وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠١٠/٣/٢٠

باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/١١ ؛

قـــــرر:

مادة ١ - اعتمـــاد الحســـاب الختـامى للغرفـــة التجـــاريـــة لمحافظـــة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٥٦٣٣٧٢,١٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وثلاثة وستون ألفًا وثلاثمائة واثنان وسبعون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا لا غير) وجملـة المصـروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٧٤٥٨٣٢,٦٤ ج (فقط مليونان وسبعمائة وخمسة وأربعون ألفًا وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيهًا وأربعة وستون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨١٧٥٣٩,٥٣ ج (فقط ثمانمائة وسبعة عشر ألفًا وخمسمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا وثلاثة وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ١٥٦٨٣٥٠٨,٠٧ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وستمائة وثلاثة وثمانون ألفًا وخمسمائة وثمانية جنيهات وسبعة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/١/١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى